ما وراء تكريس مفردات «القمع» و«الانهيار» و«المواجهات» في بيانات «المشترك»

التصعيد إلى «الشغب»: في (٣) حالات متزامنة

☐ مزاعم «النظال السلمي».. هكذا تبدو الصورة!!

☐ المطالبة بالحقوق شيء.. والتدمير شيء آخر..

• حالات الشغب والتخريب المتعمد التي شهدتها محافظات عدن والضالع وعاصمة محافظة حضرموت- المكلا- خلال اليومين الماضيين عبَّرت عن قصدية وعمد ظاهرين في استغلال مناخات الحرية والتعبير عن الرأي والانحراف بالفعاليات المصاحبة عن طابعها المدني والسلمي، من قبل عناصر تضمر الشر والسوء وتريد الزج بالجماهير في محرقة مواجهات مفتعلة مع السلطات المحلية ورجال الأمن.

كتب/ أمين الوائلي

الاحتفاء المتزايد بصيغ «الفلتان الأمني» وتمجيد «الصدام» بوصفه «نضالاً سلمياً».. محاولة لاختلاق وضع آخر وتثبيته كمرحلة!

☐ بقايا حرائق.. وخطوات مشتعلة بالخوف.

○ وكشفت مظاهر العنف والاعتداءات على الأملاك العامة والخاصة وقطع الطرق وخطوط السير عن محاولات صريحة لإفساد الأمن والسكينة العامة وإثارة الفوضى وتسجيل حالات متزايدة من المواجهات الصدامية والعنفية الخارجة عن إطار القانون والبعيدة عن الشعارات والمطالب الحقوقية التي ترفعها الفعاليات الحزبية وشبه الحزبية من خلال الدعوات المتكررة للاعتصامات والتظاهرات.

○ تزامن ذلك مع تصعيد أحزاب اللقاء المشترك من حدة وخصامية خطابها السياسي وبياناتها المستمرة التي توزعت مهمة تكريس مفردات جديدة في الخطاب المتشنج والتصعيدي تدل على هوس جامح باتجاه التأزيم الأمني كمرحلة تالية على التأزيم السياسي الذي اجتهدت فيه خلال الأسابيع الأخيرة.

حيث حفلت بيانات أحزاب اللقاء في عدد من المحافظات- إضافة إلى الهيئة العليا للمشترك- بما يمكن فهمه على أنه اتجاه متسارع نحو اختلاق واقع جديد مزدحم بالفلتان الأمني وغيرها من مظاهر الاستنفار للمشاعر والأعصاب في سياق تأزيمي مغلق يعتمد على التجييش المستمر لمفردات التقاطع الحاد والمجابهة المباشرة بين طرفين- مفترضين.

لله ولايمكن بسوى ذلك تبرير الاحتفاء المتزايد- من خلال بيانات وتصريحات المشترك وقياداته- بصيغ تكريسية تمجد حالة الفلتان والصدامية التي تشير إليها الخطابات والبيانات بأساليب متقاربة ومفردات متشابهة من قبيل «الانهيار الأمني، القمع الأمني، التدهور، الصدام، المواجهات، المصادمات.. الخ» وغيرها من التعابير الدالة على الاحتفاء بوضع يراد اختلاقه وتثبيته كحالة مرحلية في سياق البرنامج التصعيدي المرحل وصولاً إلى تفخيخ الحياة العامة بمجملها وإشاعة أجواء اللاأمن واللااطمئنان.. وما يستتبع ذلك من نتائج متغياة- ليست نزيهة أو مأمونة على أية حال.

ما وراء التزامن

○ ما حدث- أو أُحدث عن عمد- خلال يومين أو ثلاثة مضت، في شوارع الشيخ عثمان- م/ عدن، والمكلا- حضرموت، والضالع، وتزامن الحالات العنفية والصدامية الثلاث في توقيت واحد ويوم واحد.. وبأساليب شغب وعنف وتخريب متقاربة إلى حد بعيد، جعل- ويجعل- من المستحيل الفصل بين هذه وتلك.. بحيث تُقرأ الأحداث في سياق تصعيدي- تصاعدي متلازم الحلقات والمظاهر والشخوص الراسمة والموجهة..

فماذا يعني أن تقام فعاليات من هذا النوع خارج الإجراءات والطرق القانونية المتعارفة؟ وماذا يعني أن يُصر البعض على العمل خلافاً للقواعد الثابتة وبالتنكر لصلاحيات وسلطات المؤسسات الرسمية والمحلية والأجهزة المختصة؟

○ وكيف نفهم نحن أن تأخذ أحزاب «المشترك» على عاتقها واجب ومسئولية التبرير الدائم والمستفز لأعمال شغب وعنف وتخريب وتكسير وسد الطرقات والمنافذ من قبل عناصر مشبوهة تتعمد إلحاق الأذى والضرر بالممتلكات والحقوق وإشاعة أجواء المواجهات مع رجال الأمن بأساليب مختلفة، وفي أماكن مختلفة وفي توقيت متزامن.. ولكنها- الأحزاب- وفي الوقت ذاته ترفض إدانة استغلال الحق القانوني بطريقة تبتز القانون وتنتهكه وتحشد للتظاهرات والمسيرات بعيداً عن المشروعية ودون استيفاء الشرط القانوني لذلك؟!

لله إن تحمُّل أحزاب المعارضة مسئولية الإدانة المستمرة لأجهزة الأمن والسلطات المحلية والمؤسسات الرسمية، والتشهير المتعمد والجزافي برجال الأمن وإدانتهم- عوضاً عن إدانة المعتدين والمغامرين بأمن المجتمع وأساليب العنف- يضع الخطاب والآلية الحزبية هذه محل إدانة واستنكار واستهجان من قبل العقلاء، لأن الخطاب التحريضي ذاك إنما تحرى الدعوة إلى مزيد من التصعيد والتأجيج عبر بيانات متكررة وفي أكثر من محافظة- بتزامن واحد- تدعو «إلى مزيد من النضال» وتصعيد «الفعاليات الاحتجاجية» غافلة أو متغافلة عما شاب ويشوب الفعاليات من عنف وتخريب وإخلال بالأمن والسكينة العامة.

ولكنها في نفس الوقت لاتشير إلى العنف الحاصل إلاَّ من طريق إدانة واحدة ومستهلكة للسلطات الرسمية والمحلية والأمنية، وتبرئة ساحة الشغب ومرتكبيه!

.. شغب في عدن

○ المسيرات والاعتصامات والمظاهرات حق دستوري كفله الدستور ونظمه القانون، كما يقول أحمد الكحلاني محافظ عدن رئيس المجلس المحلي، والذي سمي بقانون المسيرات والمظاهرات.

وأشار الكحلاني إلى «ضوابط وآلية» لممارسة هذا الحق يدركها الجميع وأوردها القانون.. ومن ذلك تقديم طلب للجهات ذات العلاقة بخصوص تنظيم فعاليات من هذا القبيل وتكون السلطة المحلية والجهات المعنية ملزمة بالتعامل القانوني مع هذا الطلب وتوفير الحماية اللازمة للفعالية ومنحها الترخيص.

لله هذا ما يؤكده القانون وينص عليه.. وسواءً أكان لهذا الحزب أو تلك الجماعة رأي في القانون النافذ أم لا، فالجميع ملزم باحترام النص وامتثال القوانين النافذة وعدم انتهاكها أو تجاوزها، وهذا ما لم نجد له في بيانات المشترك إشارة ولو من بعيد، والمشكلة تكمن هنا.. أي في تجهيل الرأي العام وحشد الإدانات ضداً من القانون الذي لايمنح- بل يضمن- حق الناس في التظاهر والاعتصام.

○ ما شهدته بعض شوارع الشيخ عثمان بمحافظة عدن أمس الأول من أعمال شغب وتخريب واستعداء متعمد لرجال الأمن من قبل عناصر استغلت المناسبة لتمرير أهدافها وأهوائها، جاء بعد دعوة ممثلي المتقاعدين في اللجان الميدانية العاملة مع لجنتي «الداخلية» و«الدفاع» لاستقبال الحالات وحلها وفقاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية لزملائهم المتقاعدين بعدم الانجرار أو الإذعان «لمجموعة مشبوهة تريد الزج بهم في قضايا سياسية» كورقة تستخدم لأغراض غير سوية ولا علاقة لها بالمطالب الحقيقية للمتقاعدين.

○ وبرغم النسبية المحدودة لحالات الشغب ومحاولات اختلاق جو عنفي.. إلاَّ أن إعلام ومواقع أحزاب المشترك تبنت حملة موحدة للتهويل وإظهار عدن وكأنها ساحة مواجهات وصدامات!- بعكس الحقيقة تماماً، والمقصود دائماً تهويل الإقلاقات والمسارعة في تجسيم وتضخيم حالات محدودة لا تؤثر شيئاً في كلية الحالة العامة والمستقرة تماماً.

تزامن.. وتأزيم

○ بالتزامن مع ذلك كانت مجموعة محدودة من العناصر قد افتعلت حالة شغب ومظاهر صدام وتخريب في عاصمة محافظة الضالع، ولجأت إلى إغلاق الطريق الرئيسي الواصل بين صنعاء وعدن بالحجارة والإطارات.. في مسعى مواكب للتأزيم الأمني وبدعوى مساندة متظاهري عدن وحقوق المتقاعدين!

ولم تقل أحزاب المشترك شيئاً عن التخريب والإفساد، بل سارعت في اليوم التالي ومن خلال بيان عن «أحزاب مشترك الضالع» إلى إدانة أجهزة الأمن والسلطة المحلية ودعت إلى توسيع الاحتجاجات والمزيد منها باسم «النضال السلمي»!!

ما حدث وأحدث في شوارع «الشيخ عثمان» و«المكلا» و«الضالع» يُقرأ في سياق تصعيدي- متصاعد ومتلازم الحالات والمظاهر

☐ البحث عن طريق.. لكن خارج الخراب!!

○ في وقت واحد- تقريباً- كانت مجموعات أخرى مشابهة تفعل الشيء ذاته في شوارع المكلا عصر السبت، وأفلحت بعض العناصر في اختلاق مواجهات وأعمال عنف أدت إلى حدوث خسائر طالت المواطنين والممتلكات.

وبحسب مصدر أمني في المحافظة أوضح لـ«٢٦ سبتمبر نت» أن أعمال الشغب التي شهدتها مدينة المكلا كان وراءها «عناصر خارجة على النظام والقانون قامت بأعمال شغب وتكسير الإعلانات التجارية في الشوارع والأعمدة الكهربائية والاعتداء على التجار والمحال التجارية وإغلاق حركة المرور ومقاومة الأجهزة الأمنية بالحجارة وإشعال الحرائق في بعض الأحياء»، مشيراً إلى أن «أصحاب المحلات التجارية قاموا بالدفاع عن أنفسهم وعن محلاتهم لحمايتها من النهب والتكسير» مما أدى إلى وفاة شخص وإصابة خمسة آخرين.. وقال المصدر إن أجهزة الأمن قامت بضبط عدد من الذين قاموا بتلك الأعمال الخارجة عن القانون وإحالتهم إلى النيابة العامة.

○ عكس الصورة نجدها في البيانات الحزبية التي تبنت مفردات «القمع» و«الصدامات» وخلافها.. وراحت تتهم السلطة المحلية وأجهزة الأمن وتندد باعتقال عدد من مثيري الشغب والمخربين مطالبة بإطلاقهم تحت مبرر القانون والحق القانوني!

سؤال غير مكتمل

○ لمصلحة من هذا العنف وتلك الحالات الشائنة من استعداء رجال الأمن وإساءة استخدام الحق القانوني وتوظيف المظاهرات والاعتصامات لإشاعة أجواء القلق والفلتان والصدامات؟!

○ وهل الحق القانوني يكفل التكسير وتخريب الممتلكات وقطع الطرقات ومواجهة رجال الأمن بالحجارة وغيرها؟.. هل هذا هو القانون؟ وهل دعوة الأحزاب إلى المزيد من التصعيد.. عاقلة؟!

الميثاق

نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم

مدير التحرير: أمين الوائلي

نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري

سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي

الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

اسعار الاشتراكات:

• الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار

• الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال

العنوان

الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري

تليفون: (٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)

فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧